مؤتمر نزع السلاح

CD/1625
13 September 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة من الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل فيها نص الملاحظات التي أبداها الرئيس كلينتون بشأن الدفاع الوطني المضاد للقذائف في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بجامعة جورج تاون بالإضافة إلى صحيفة وقائع بشأن الدفاع المضاد للقذائف

يرد رفق هذا نص الملاحظات التي أبداها الرئيس كلينتون بشأن الدفاع الوطني المضاد للقذائف في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بجامعة جورج تاون بالإضافة إلى صحيفة وقائع بشأن الدفاع المضاد للقذائف.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بإصدار هذين النصين بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتوزيعهما على كافة الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء المشاركة في المؤتمر.

(توقيع) روبرت ت. غري، الإبن
السفير
الممثل الدائم للولايات المتحدة
الأمريكية لدى مؤتمر نزع السلاح

ملاحظات الرئيس بشأن الدفاع الوطني المضاد للقذائف

قاعة غاستون
جامعة جورج تاون
واشنطن، مقاطعة كولومبيا

الرئيس: شكراً جزيلاً. عندما استقبلتموننا بهذا الترحيب الحار، ثم صفقتم عند سماع بعض كلمات العميد غالوتشي السابقة، قلت لنفسي إنني لسعيد لحصوله على هذا الاستقبال لأنني كلفته بمهام مضنية كثيرة في إدارتنا التي لا يصفق فيها أحد أبدا – وأنجز هذه المهام ببراعة. ويسعدني جدا أن أراه هنا ينجح نجاحاً كبيراً كعميد. وأنت بروفوست براون أشكرك على ترحيبك بي هنا.

لقد قلت لهم عند قدومي إنني سعيد إلى حد ما لأن الأب أو دونوفان غير موجود هنا اليوم وذلك لأن زياراتي كثيرة وأعلم أنني إذا مضيت في ذلك فسيأتي يوم يخبرني فيه بأنه سيرسل فاتورة إلى خزينة الولايات المتحدة للحصول على منحة جورج تاون.

وعندما خرجنا إلى هذا المكان وحدثني بوب عن بداية السنة الدراسية تذكرت أنني كنت قبل ٣٥ سنة، كطالب في السنة الثانية، مكلفاً بتوجيه الطلاب الجدد. ورأيت أن علي أن آتي هنا وأساعد في انطلاق عملية توجيه الطلاب الجدد هذا العام.

وأعترف لكم بأنني قلت لنفسي أيضاً، بعد ترحيبكم الحار، إنني لو كنت حتى الآن مرشحا لرئاسة الجمهورية لوقفت محييا وجلست ثم انصرفت ما دمت في المقدمة.

لقد أتيت اليوم لأحدثكم عن موضوع لا يثير التصفيق ولكنه يكتسي أهمية بالغة جدا بالنسبة لمستقبلكم، ألا وهو موضوع الدفاع عن وطننا. وفي هذه الفترة التي يسودها سلم وازدهار لم يسبق لهما مثيل ولا يوجد فيها أي تهديد مباشر لأمننا أو وجودنا وتتألق فيها قيمنا الديمقراطية ونتمتع فيها بحلفاء أقوياء وتفيد فيها القوتان الكبريان لعصرنا، أي العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات، بصورة واضحة مجتمعاً كمجتمعنا نظرا لما نتميز به من تنوع وانفتاح وروح مبادرة.

في فترة كهذه، من المغري ولكن من الخطأ الاعتقاد أنه لا توجد أية تحديات خطيرة لأمننا في الأجل الطويل. ذلك أن الانتشار السريع للتكنولوجيا عبر حدود تزداد سهولة عبورها أمر يثير شبح تمكن عدد متزايد من الدول والإرهابيين والمنظمات الإجرامية من الحصول على أسلحة كيميائية أو بيولوجية بل ونووية ووسائل إيصالها

سواء في شكل وحدات صغيرة يوزعها الإرهابيون بين ظهرانينا أو في شكل قذائف تسيارية قادرة على توجيه هذه الأسلحة إلى جميع أنحاء العالم تقريباً.

وأود اليوم أن أناقش معكم هذه المخاطر لأنكم ستعيشون معها أكثر مني. وأريد على وجه الخصوص أن أتحدث عن خطر القذائف التسيارية. إنه خطر حقيقي ومتزايد أضفى طابعاً ملحاً جديداً على مناقشة مسألة الدفاع الوطني المضاد للقذائف المعروف NMD في الاصطلاح الشعبي.

وعندما أصبحت رئيسا، وضعت على رأس جدول أعمال أمننا الوطني مجهودنا الرامي إلى وقف نشر انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومنذ ذلك الحين، نفّذنا استراتيجية شاملة لخفض الترسانات النووية وصونها وتعزيز النظام العالمي لمكافحة الأسلحة البيولوجية والكيميائية والتجارب النووية ووقف تدفق التكنولوجيات الخطيرة إلى الدول التي قد تريد بنا سوءا.

وفي الوقت ذاته واصلنا استحداث تكنولوجيات جديدة يمكن أن تعزز قدرتنا على حماية أنفسنا من هجوم ممكن بما في ذلك هجوم إرهابي هنا في بلدنا.

ولا يمكن استخدام أي عنصر من عناصر استراتيجيتنا الأمنية الوطنية منفرداً. وإن كل واحد من هذه العناصر هام وقد حققنا تقدما في كل مجال. وعلى سبيل المثال، دمّرت روسيا والولايات المتحدة بالفعل نحو ٠٠٠ ٢٥ سلاح نووي في العقد الماضي. واتفقنا على الوصول بصددها في معاهدة ستارت الثالثة إلى أقل مما كانت عليه قبل عقد بنسبة ٨٠ في المائة.

وفي عام ١٩٩٤، أقنعنا ثلاثاً من الجمهوريات السوفياتية السابقة هي أوكرانيا وكازاخستان وبيلاروس على التخلي تماما عن أسلحتها النووية. وتعاونّا مع روسيا وجيرانها للتخلص من مئات الأطنان من المواد النووية الخطرة وتعزيز الرقابة على قائمة من الصادرات ومنع العلماء المتخصصين في الأسلحة من بيع خدماتهم لصاحب أعلى عرض.

ومددّنا معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وكنّا أول دولة توقع معاهدة حظر التجارب الشامل الذي هو فكرة كان أول من تبنّاها الرئيسان كندي وإيزنهاور. وقد صدّق على معاهدة حظر التجارب الآن ستون دولة. واعتقد أن مجلس شيوخ الولايات المتحدة ارتكب خطأً فادحاً بالامتناع عن التصديق عليها في العام الماضي، وآمل أن يصدّق عليها في العام المقبل.

وتفاوضنا أيضا على الاتفاقية الدولية لحظر الأسلحة الكيميائية وصدقنا عليها وعززنا اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. واستخدمنا ضوابطنا التصديرية لمنع الإرهابيين والخصوم المحتملين من الوصول إلى المواد والمعدات اللازمة لصنع هذه الأنواع من الأسلحة.

وفرضنا عقوبات على من يساهم في برامج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية الأجنبية واستثمرنا في معدات جديدة وتدابير مضادة طبية لحماية الناس منها. ونعمل حاليا مع وحدات طبية حكومية ومحلية في جميع أنحاء البلد لتعزيز تأهبنا لمواجهة هجوم إرهابي بالأسلحة الكيميائية أو البيولوجية في حالة وقوع هذا الهجوم الذي يرى الكثير من الناس أن من المرجح أن يشكل الخطر الجديد على الأمن في القرن الحادي والعشرين.

وعملنا أيضا على خفض الخطر الذي تمثله الدول التي سعت إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية وواصلت في الوقت ذاته أنشطتها المعادية بوضوح لمصالحنا الطويلة الأجل. وقمنا على مدى أكثر من عقد - - عذرا قرابة عقد -- بتحويل ٩٠ في المائة من إيرادات العراق النفطية من إنتاج الأسلحة إلى شراء الأغذية والأدوية.

وهذه إحصاءات هامة بالنسبة لمن يعتقد أن العقوبات التي نفرضها سلبية بالنسبة لشعب العراق، وأطفاله خاصة، فقط، ففي عام ١٩٨٩، درت الصادرات النفطية على العراق ١٥ مليار دولار أنفق منها ١٣ ملياراً على قطاعه العسكري. وفي هذا العام يُتوقع أن يكسب العراق من صادراته القانونية في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء ١٩ ملياراً من الدولارات لا يمكن له أن يُنفق منها شيئاً على القطاع العسكري.

وعملنا على إحباط جهود إيران الرامية إلى تطوير تكنولوجيا الأسلحة النووية والقذائف بإقناع الصين بعدم تقديم أية مساعدة جديدة لبرنامج إيران نووي، وبالضغط على روسيا كي تعزز رقابتها على تصدير التكنولوجيات الحساسة.

وفي عام ١٩٩٤، أي بعد أن علمت الولايات المتحدة بأن كوريا الشمالية تملك برنامجا للأسلحة النووية بستة أعوام، تفاوضنا بشأن الاتفاق الذي جمّد، بصورة مؤكدة، إنتاجها للبلوتونيوم لأغراض صنع الأسلحة النووية. وفي إطار مفاوضات الولايات المتحدة مع الشمال والجهود الدبلوماسية لوزير الدفاع السابق بيل بيري ولقاء القمة الأخير بين زعيمي كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، امتنعت كوريا الشمالية عن القيام بتجربة جوية لقذيفة جديدة من الممكن أن تشكل خطراً على أمريكا.

وينبغي أن نكون واضحين: ما زالت قدرة كوريا الشمالية تمثل مشكلة خطيرة وما زالت نواياها غير واضحة. غير أن وقفها المؤقت لتجربة القذائف يشكل تطورا جيدا يستحق المتابعة.

ويدّعم هذه الجهود الدبلوماسية الرامية إلى التصدي لخطر انتشار الأسلحة نفوذ قواتنا المسلحة القوي والعالمي. وتتسم الولايات المتحدة في الوقت الراهن بتفوق عسكري ساحق على أي خصم محتمل. وعلى سبيل المثال أنفقنا على الدفاع في عام ١٩٨٥ ما يعادل تقريبا ما أنفقته روسيا والصين وكوريا الشمالية مجتمعة. أما اليوم فننفق ثلاثة أمثال ذلك تقريبا أي ٣٠٠ مليار دولار في العام. ومن الواضح أن تكنولوجيتنا العسكرية متقدمة جدا على تكنولوجيا بقية العالم.

وقد استفدنا جدا من مبدأ الردع أثناء الحرب الباردة، وما زال الردع ضروريا. ذلك أن التهديد بانتقام شديد ردع صدام حسين عن استخدام أسلحة الدمار الشامل خلال حرب الخليج. كما أن قواتنا في كوريا الجنوبية أثنت كوريا الشمالية عن العدوان لمدة ٤٧ عاما.

والسؤال المطروح هو هل يمكن للردع أن يحمينا من جميع الجهات التي قد تريد بنا شراً في المستقبل؟ هل يمكن لنا أن نعزز أمن أمريكا؟ إن محاولة الإجابة على هذين السؤالين هي الحافز على البحث عن وسائل الدفاع الوطني ضد القذائف. والمسألة المطروحة هي معرفة ما إذا كان بإمكاننا القيام بالمزيد لا لمواجهة الخطر الذي يهدد أمننا اليوم وإنما مواجهة الخطر الذي يهدده في المستقبل.

وعلى سبيل المثال، يمكن أن تتفكك دولة معادية لنا تملك أسلحة نووية وقذائف بعيدة المدى فتقع السلطة على القذائف في أيدي مختلة التوازن، أو تخطئ دولة الحساب في لحظة يأس فتعتقد أن بإمكانها استخدام الأسلحة النووية لمنعنا من الدفاع عن مصالحنا الحيوية أو من مساعدة حلفائنا أو غيرهم من العزل الذين هم في حاجة إلى ذلك حقا.

وفي المستقبل، لا يمكن لنا أن نستبعد تمكن جماعات إرهابية من اكتساب القدرة على ضربنا بأسلحة نووية لو سيطرت، ولو مؤقتاً، على دولة تملك هذه الأسلحة.

غير أننا لا نعني أن الدفاع الوطني المضاد للقذائف سيحل يوما محل الدبلوماسية أو الردع. ولكن هذا النظام يمكن أن يوفر لنا، في حالة استخدامه على الوجه الصحيح، تأميناً إضافياً في عالم عقّد فيه انتشار الأسلحة مهمة حفظ السلام. لهذا أعتقد أن من واجبنا أن نحدد جدوى منظومة الدفاع الوطني المضاد للقذائف وفعاليتها وأثرها على الأمن العام للولايات المتحدة.

إن المنظومة الجاري وضعها الآن مصممة للعمل على النحو التالي: تقوم السواتل الأمريكية، في حالة هجوم، بحماية إطلاق القذائف. ويقتفي رادارنا الرؤوس الحربية للعدو فتدمرها قذائفنا الأرضية المعترضة التي تتميز بدقة شديدة وسرعة حادة، وذلك قبل أن تبلغ أهدافها في الولايات المتحدة.

وقد حققنا تقدما كبيرا في إنشاء منظومة سيكون مقرها في ألاسكا وستحمي، عندما تصبح جاهزة، جميع الولايات الخمسين من مخاطر القذائف التي نواجهها في الأجل القريب من كوريا الشمالية والشرق الأوسط. ويمكن وزع المنظومة في وقت أقرب مقارنة بأي من البدائل المقترحة.

ونقوم منذ الخريف الماضي بتجارب جوية لمعرفة ما إذا كان يمكن لهذه المنظومة فعلا وبصورة مؤكدة أن تعترض قذيفة تسيارية. وبدأنا نبين أن من الممكن لمختلف أجزاء هذه المنظومة أن تعمل مع بعضها البعض.

وتغلبت وزارة الدفاع على صعوبات تقنية رهيبة في فترة قصيرة جدا، وإنني لفخور بالعمل الذي أنجزه الوزير كوهن والجنرال شلتون وفريقاهما.

وأثبتت إحدى التجارب أن من الممكن بالفعل ضرب رصاصة برصاصة. على أنه لم يتم بعد تجربة هذه المنظومة ككل حتى وإن كانت التكنولوجيا المستخدمة فيها واعدة. وبعد نجاح التجربة الأولى فشلت آخر تجربتين في اعتراض القذائف لأسباب مختلفة. ومن المخطط إجراء المزيد من التجارب ستبين لنا ما إذا كان يمكن لمنظومة الدفاع الوطني المضاد للقذائف أن تعمل بصورة موثوقة في ظروف واقعية. ولم يتم بعد تجربة العناصر الحاسمة للبرنامج مثل الصواريخ الرافعة للقذائف المعترضة للقذائف.

وهناك أيضاً مسائل ينبغي حسمها فيما يخص قدرة المنظومة على التعامل مع التدابير المضادة. وبعبارة أخرى التدابير التي يتخذها مطلقو القذائف لجعل منظومة الدفاع تعتقد خطأ أنها ضربت هدفاً.

وهناك احتمال معقول أن يتم إزالة جميع هذه التحديات في الوقت المناسب. إلا أنه لا يمكن لي على الإطلاق أن اختتم كلمتي بالمعلومات الموجودة لدي اليوم التي تفيد بأن لدينا من الثقة في تكنولوجيا منظومة الدفاع الوطني المضاد للقذائف بكاملها وفعاليتها التشغيلية ما يكفي للانتقال إلى وزعها.

لهذا قررت ألا أسمح بوزع منظومة للدفاع الوطني المضاد للقذائف في الوقت الراهن. وبدلاً من ذلك طلبت من الوزير كوهن أن يواصل تنفيذ برنامج متين لتطوير هذه المنظومة وتجربتها. وما زال هذا المجهود في مرحلة مبكرة. حيث تم حتى الآن القيام بثلاث تجارب فقط من أصل ١٩ تجربة مخططة لاعتراض القذائف. وينبغي أن نقوم بمزيد من التجارب ضد أهداف أصعب، وبمزيد من عمليات المحاكاة قبل أن نرصد لوزع المنظومة، بجدية، موارد دولتنا.

وينبغي لنا أن نستخدم هذه الفترة لضمان أن منظومة الدفاع الوطني المضادة للقذائف ستعزز الأمن الوطني العام فعلاً في حالة وزعها. وأود أن أتحدث عن ذلك بعد لحظات.

وأريد أن أخبركم بأنني اتخذت قرار عدم وزع المنظومة هذا بعد مناقشات دقيقة. ولن يكون لقراري أثر كبير على موعد وزع المنظومة بكاملها في الإدارة المقبلة إذا قرر الرئيس المقبل المضي قدماً.

ويرى الخبراء الذين بحثوا هذه المسألة أننا لو تعهدنا اليوم ببناء المنظومة فمن المرجح أن تصبح جاهزة في عام ٢٠٠٦ أو ٢٠٠٧. وإذا قرر الرئيس المقبل المضي قدماً في العام المقبل فمن الممكن أيضاً أن تكون جاهزة في نفس الفترة.

وفي انتظار ذلك، سنواصل العمل مع الدول الحليفة ومع روسيا لتعزيز تفهمها ودعمها للجهود التي نبذلها لمواجهة خطر القذائف التسيارية الناشئ واستكشاف الطرق الإبداعية للتعاون فيما بيننا لتعزيز أمنها وحمايتها من هذا الخطر أيضاً.

ويمكن لمنظومة فعالة للدفاع الوطني المضاد للقذائف أن تقوم بدور هام في استراتيجيتنا الأمنية الوطنية ولكنه لا يمكن أن تشكل كل هذه الاستراتيجية. ولا يمكن أبداً أن تمثل كل هذه الاستراتيجية لمواجهة مخاطر الأسلحة النووية والقذائف.

وفضلاً عن ذلك لا تمثل القذائف التسيارية المجهزة بأسلحة نووية كما قلت سابقاً مجموع المخاطر التي تواجهنا. فهذه المخاطر تشمل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ومجموعة من التكنولوجيات الفتاكة المستخدمة في نشرها. لذلك سيكون من الحماقة الاستناد في الدفاع عن دولتنا فقط إلى استراتيجية الانتظار حتى تصل القذائف إلى الجو ثم محاولة إسقاطها.

ويجب علينا أن نتعاون مع حلفائنا ومع روسيا كي نمنع أولاً أعداءنا المحتملين من تهديدنا بأسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية والعمل على أن يعرفوا العواقب المدمرة للقيام بذلك.

ولا يمكن لنا السماح بأن تقوض عناصر استراتيجيتنا بعضها البعض. ويجب أن تعزز بعضها البعض وتساهم في دفاعنا الوطني بجميع أبعاده. ويشمل ذلك تحديد الأسلحة الذي يكتسي أهمية بالغة.

لقد تفاوض الرؤساء الجمهوريون والديمقراطيون على السواء طوال الثلاثين سنة الماضية بشأن مجموعة من معاهدات الحد من الأسلحة مع روسيا، واعتمدنا نحن وحلفاؤنا على هذه المعاهدات لضمان الاستقرار الاستراتيجي وإمكانية التنبؤ بتصرفات روسيا ومواصلة عملية إزالة مخلفات الحرب الباردة وتيسير الانتقال من المجابهة إلى التعاون مع خصمنا القديم في أهم مجال، أي الأسلحة النووية.

إن أحد الجوانب الرئيسية لهيكل الأمن الدولي، وبالتالي لأمننا الوطني الذي بنيناه مع روسيا هو المعاهدة المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية التي وقعها الرئيس نيكسون في عام ١٩٩٢. وتحد هذه المعاهدة من

وسائل الدفاع المضاد للقذائف طبقاً لمبدأ بسيط هو عدم قيام أي طرف بوزع وسائل دفاع تقوض وسائل الردع النووي للطرف الآخر ومن ثم تغريه بالمبادرة إلى ضرب الآخر في حالة أزمة أو اتخاذ تدابير مضادة تقوض أمن بلدينا معاً.

إن الاستقرار الاستراتيجي القائم على الردع المتبادل ما زال يكتسي أهمية على الرغم من نهاية الحرب الباردة. لماذا؟ لأن الولايات المتحدة وروسيا ما فتئتا تملكان ترسانات نووية يمكن أن تدمر بعضهما البعض. وما زالت هذه الفترة فترة انتقالية في علاقاتنا.

لقد تعاونا بطرق كثيرة. ووقعنا اتفاق تعاون بين روسيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وعملنا مع الجيش الروسي في البوسنة وكوسوفو. ولم نعد عدوين ولكننا لم نصبح بعد حليفين حقيقيين. لهذا فإن الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي يجعلنا ويجعلهم أكثر ائتماناً للآخر وثقة فيه. وهو يخفض احتمالات المجابهة ويجعل بناء شراكة أفضل وعالم أكثر أمناً أمراً ممكناً.

والمسألة المطروحة الآن هي: إذا تم نشر منظومة الدفاع الوطني المضاد للقذائف فسنضطر إما إلى التكيف مع الاتفاقية أو الانسحاب منها لا لأن المنظومة تمثل تحدياً للاستقرار الاستراتيجي الذي تحدثت عنه منذ لحظة وإنما لأن هذه المنظومة، بحكم نصها، تحظر أي دفاع وطني مضاد للقذائف.

إن ما ينبغي أن نصبو إليه هو استكشاف أنجع وسائل الدفاع الممكنة، ليس فقط لأنفسنا بل وكذلك لجميع الدول التي تتقيد بالقانون، والحفاظ في نفس الوقت على استقرارنا الاستراتيجي مع روسيا. وقد رفضت روسيا حتى الآن الموافقة خشية منها، في ما أعتقد بصراحة، من أن تهدد هذه المنظومة أو أية منظومة مماثلة لها موثوقية ردعها ومن ثم استقرارها الاستراتيجي.

غير أننا اتفقنا في الرأي، أنا والرئيس بوتين خلال إقامتنا بموسكو في حزيران/يونيه، على أن العالم قد تغير منذ التوقيع على الاتفاقية المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية قبل ٢٨ عاماً وأن انتشار تكنولوجيا القذائف أدى إلى ظهور مخاطر جديدة قد تستلزم تعديل هذه المعاهدة. وأقول مرة ثانية أن هذه المخاطر لا تهدد الولايات المتحدة وحدها.

وتقر روسيا بوجود خطر جديد مرتبط بالقذائف. والواقع أن هذا الخطر الجديد يهددها بصورة خاصة نظراً لموقعها الجغرافي. وآمل أن تتمكن الولايات المتحدة في الوقت المناسب من تقليص خلافاتنا مع روسيا بشأن هذه المسألة. إن المسار الذي اخترته اليوم يعطي الولايات المتحدة مزيداً من الوقت للسعي إلى تحقيق ذلك وسنستغل هذا الوقت.

لقد اتفقت مع الرئيس بوتين على تكثيف أعمالنا المتعلقة بالدفاع الاستراتيجي مع السعي في نفس الوقت إلى زيادة تخفيضات الأسلحة في معاهدة ستارت الثالثة. وأعطينا تعليمات لخبرائنا كي يعدوا لاجتماعنا المقبل الذي سيعقد في الأسبوع المقبل في نيويورك مبادرات تعاونية أخرى في بعض المجالات مثل النظم الدفاعية للقذائف الميدانية والمناقشات بشأن الإنذار المبكر وخطر القذائف.

وبالإضافة إلى روسيا توجد اعتبارات دبلوماسية حاسمة أخرى فيما يتعلق بقرار الدفاع الوطني المضاد للقذائف تتمثل في رأي حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي. لقد بين جميع هؤلاء الحلفاء أنهم يأملون أن تتابع الولايات المتحدة الدفاع الاستراتيجي بطريقة تحفظ ولا تلغي المعاهدة المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية. وإذا قررنا نشر منظومة الدفاع الوطني المضاد للقذائف فعلينا أن نحصل على دعمهم لأن المكونات الرئيسية لهذه المنظومة ستكون في أراضيهم.

إن القرار الذي اتخذته يعطي الولايات المتحدة وقتاً أيضاً للرد على أسئلة حلفائنا وإجراء المزيد من المشاورات بشأن مسارنا في المستقبل.

وأخيراً، يجب أن ننظر في أثر قرار وزع المنظومة على الأمن في آسيا. وعندما سيتخذ الرئيس المقبل قرار وزع المنظومة سيتعين عليه تجنب حفز القدرة النووية الاقليمية الخطيرة بالفعل والمنتشرة من الصين إلى جنوب آسيا. ودعوني الآن أوضح شيئاً: لا يمكن أبداً لأية دولة أن تعترض على الأمن الأمريكي حتى ولو عجزت الولايات المتحدة وروسيا عن التوصل إلى اتفاق، وحتى ولو عجزنا عن الحصول على دعم حلفائنا في البداية، وحتى لو خلصنا إلى أن الصين سترد على منظومة الدفاع الوطني المضاد للقذائف بزيادة ترسانتها من الأسلحة النووية بصورة كبيرة مع ما سيستتبعه ذلك من آثار لا مفر منها في الهند ثم باكستان.

غير أن من الممكن أن يرى الرئيس المقبل أن اهتمامنا بالأمن في القرن الحادي والعشرين يفرض علينا المضي قدماً ووزع منظومة الدفاع الوطني المضاد للقذائف. إلا أنه لا يمكن لنا أبداً أن نتجاهل ما لأعمال الآخرين وردود فعلهم في هذا العالم الذي يزداد ترابطاً من تأثير في أمننا.

وواضح بالتالي أن من الأفضل بكثير التقدم في إطار الاتفاقية المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية ودعم الحلفاء. إن جهودنا الرامية إلى تحقيق ذلك لم تنته. ويتمثل أساس هذا القرار فيما يلي: نظراً لأن خطر القذائف الجديد حقيقي فإن من واجبنا أن نسعى إلى وضع منظومة دفاع مضاد للقذائف تعزز أمننا.

لقد أحرزنا تقدماً، إلا أنه لا ينبغي لنا المضي قدماً إلا بعد التيقن تماماً من أن النظام سيكون فعالاً وبذل كل مجهود دبلوماسي معقول ممكن لخفض تكاليف نشر المنظومة إلى أقصى حد وزيادة فوائدها إلى أقصى ما يمكن

ليس بالنسبة لأمن أمريكا وحدها، كما قلت، وإنما بالنسبة لأمن الدول التي تتقيد بالقانون والمعرضة لنفس الخطر في كل مكان.

وإنني لمقتنع بأن أمريكا والعالم سيكونان أفضل حالاً لو استكشفنا حدود ووسائل الدفاع الاستراتيجي مع مواصلة السعي إلى تحديد الأسلحة ومساندة حلفائنا والعمل مع روسيا وغيرها لوقف انتشار الأسلحة الفتاكة.

وآمن كل الإيمان بأنه أفضل مسار بالنسبة للولايات المتحدة، ومن ثم فإن القرار الذي اتخذته اليوم يخدم مصلحتها الأمنية على أحسن وجه. وباختصار، ينبغي لنا أن نتقدم بواقعية وانتظام وحذر دون صرف النظر عن الخطر الذي نواجهه أو افتراض أن بمقدورنا التصدي له مع تجاهل بيئتنا الاستراتيجية العامة، بما في ذلك مصالح وشواغل حلفائنا وأصدقائنا والدول الأخرى. وينبغي أن تكون منظومة الدفاع الوطني المضاد للقذائف، في حالة وزعها، جزءاً من استراتيجية لصون وتعزيز ما نتمتع به حالياً من سلام وقوة وأمن، وبناء عالم أكثر أمناً.

لقد حاولت أن أعزز إلى أقصى حد قدرة الرئيس المقبل على مواصلة هذه الاستراتيجية. وحاولت بذلك أن أعزز إلى أقصى حد احتمال أن تعيشوا كلكم أيها الطلاب الشبان في عالم أكثر أمناً وإنسانية، عالم مترابط ترابطاً إيجابياً أوثق. وآمل أن أكون قد توفقت وأعتقد أنني توفقت.

شكراً جزيلاً.

صحيفة وقائع

الدفاع الوطني المضاد للقذائف

إن إدارة كلينتون ملتزمة باستحداث منظومة محدودة للدفاع الوطني المضاد للقذائف بهدف حماية جميع الولايات الخمسين من خطر القذائف التسيارية الناشئ من الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي حالة هجوم ستكتشف السواتل الأمريكية إطلاق القذائف ويقتفي الرادار الرؤوس الحربية للعدو فتدمرها قذائف الاعتراض الموجودة على الأرض التي تتسم بدقة عالية وسرعة فائقة، وذلك قبل أن تبلغ أهدافها في الولايات المتحدة.

قرار الدفاع الوطني المضاد للقذائف

أعلن الرئيس كلينتون اليوم أن برنامج الدفاع الوطني المضاد للقذائف برنامج واعد وميسور بما فيه الكفاية لتبرير مواصلة تطويره وتجربته غير أنه لا توجد معلومات كافية عن الفعالية التقنية والتشغيلية للمنظومة بكاملها تسمح بالبدء في وزعها.

وعند اتخاذ هذا القرار نظر الرئيس في خطر استخدام برنامج الدفاع الوطني المضاد للقذائف وتكلفته وإمكانية تنفيذه تقنياً وخطره العام على الأمن الوطني. ووضع في اعتباره استعراضاً تقنياً دقيقاً أجرته وزارة الدفاع بالإضافة إلى نصائح كبار مستشاريه بشأن الأمن الوطني.

وحقق البنتاغون تقدماً في استحداث منظومة يمكن أن تتصدى لخطر القذائف الجديد. غير أننا لا نملك معلومات كافية تمكننا من الخلوص إلى أن بإمكاننا العمل بصورة موثوقة في ظروف واقعية. ذلك أنه لم يتم بعد تجربة العناصر الحاسمة في البرنامج مثل الصاروخ الرافع للقذيفة المعترضة للقذائف، وهناك مسائل ينبغي حسمها فيما يخص قدرة المنظومة على التعامل مع التدابير المضادة. وبين الرئيس أنه لا ينبغي لنا المضي في عملنا قبل التيقن من أن المنظومة ستنجح، والقيام بكل مجهود دبلوماسي معقول لخفض التكاليف إلى أقصى حد.

وسيواصل البنتاغون تطوير وتجربة المنظومة. وما زال هذا المجهود في مرحلة مبكرة حيث تم حتى الآن إجراء ثلاث تجارب من أصل ١٩ تجربة مخططة لاعتراض القذائف. وستجرى أيضاً تجارب ميدانية إضافية وعمليات محاكاة.

ويمثل تطوير منظومتنا للدفاع الوطني المضاد للقذائف جزءاً من الاستراتيجية الأمنية الوطنية الشاملة للإدارة التي ترمي إلى منع الخصوم المحتملين من تهديد الولايات المتحدة بهذه الأسلحة بل ومن اقتناء هذه الأسلحة.

وتشكل اتفاقات تحديد الأسلحة المبرمة مع روسيا جزءاً هاماً من هذه الاستراتيجية لأنها تضمن للولايات المتحدة وروسيا الاستقرار والقدرة على التنبؤ وتشجع تفكيك الأسلحة النووية وتساعد على الخروج من مرحلة الانتقال من مجابهة روسيا إلى التعاون معها. إن المعاهدة المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٩٢ تحد من وسائل الدفاع المضاد للقذائف وفقاً لمبدأ بسيط: لا ينبغي لأي طرف أن ينشر قذائف دفاعية تقوض الرادع النووي للآخر ومن ثم تغريه بالمبادرة إلى الضرب في حالة أزمة، أو اتخاذ إجراءات مضادة تقوض أمن البلدين معاً.

وسيوفر هذا الإعلان مزيداً من الوقت للسعي مع روسيا إلى تحقيق هدف تكييف الاتفاقية المتعلقة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية للتمكن من وزع منظومة محدودة للدفاع الوطني المضاد للقذائف لا تقوض الاستقرار الاستراتيجي. وستواصل الولايات المتحدة أيضاً مشاوراتها مع حلفائها وحوارها مع الصين والدول الأخرى.

برنامج للدفاع الوطني المضاد للقذائف يواجه الخطر المتوقع

قرر الرئيس في آب/أغسطس الماضي أن يضم الهيكل الأولي لمنظومة الدفاع الوطني المضاد للقذائف ما يلي: ١٠٠ قذيفة معترضة أرضية موزعة في ألاسكا، ورادار للقذائف المضادة للقذائف التسيارية في آلاسكا وخمسة رادارات محسنة للإنذار المبكر.

وهذا النهج هو أسرع النهج وأكثرها وأنضجها تكنولوجياً فيما يخص التشغيل الميداني لمنظومة فعالة للدفاع الوطني المضاد للقذائف لمواجهة الخطر المتوقع. وهذه المنظومة ستحمي جميع الولايات الخمسين من المخاطر الجديدة الموجودة في كل من كوريا الشمالية والشرق الأوسط وهي وسيلة مثلى ضد أقرب خطر مؤكد أي كوريا الشمالية.

وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩ وقع الرئيس كلينتون على القانون H.R. 4 المعنون "قانون الدفاع الوطني المضاد للقذائف لعام ١٩٩٩" مؤكداً أن الولايات المتحدة ستسعى إلى نشر منظومة فعالة للدفاع الوطني المضاد للقذائف في أقرب وقت ممكن تقنياً. ويتضمن القانون تعديلين أيدهما الإدارة: يوضح الأول وجوب إخضاع أي وزع لهذه المنظومة لعملية الإذن وتخصيص الأموال ومن ثم لم يتخذ أي قرار بشأن وزعها؛ والثاني يؤكد أن السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة هي السعي إلى التفاوض باستمرار على تخفيضات في الأسلحة النووية الروسية مسجلاً أن الكونغرس يواصل دعمه للتخفيضات المتفاوض عليها في الأسلحة النووية الاستراتيجية مؤكداً من جديد موقف الإدارة التي ترى أن من اللازم أن تراعي سياسة الدفاع المضاد للقذائف الأهداف الهامة للحد من الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ميزانية منظومة الدفاع الوطني المضاد للقذائف

أنفقت إدارة كلينتون حوالي ٥,٧ مليار دولار على هذه المنظومة ورصدت في ميزانية السنوات المالية من ٢٠٠١-٢٠٠٥ مبلغاً إضافياً قدره ١٠,٤ مليار دولار لدعم الوزع الممكن للمنظومة الأولية.

وتقدر تكاليف تطوير وشراء ووزع منظومتنا الأولية حالياً – مائة قذيفة معترضة ورادار للقذائف المضادة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية وتحسين خمسة رادارات للإنذار المبكر والقيادة والمراقبة – بزهاء ٢٥ مليار دولار (السنوات المالية ١٩٩١-٢٠٠٩). ولوضع الأمور في المنظور الصحيح يمكن القول أن ذلك يمثل أقل من ١ في المائة من ميزانية الدفاع على مدى السنوات الست المقبلة.

البيان المشترك بشأن مبادئ الاستقرار الاستراتيجي

وقع الرئيسان كلينتون وبوتين في قمة موسكو المعقودة في ٤ حزيران/يونيه بياناً مشتركاً بشأن مبادئ الاستقرار الاستراتيجي. وتؤكد هذه المبادئ أن المجتمع الدولي يواجه خطراً جسيماً ومتزايداً هو انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بما في ذلك القذائف وتكنولوجيات القذائف وأن هناك حاجة إلى التصدي لهذه المخاطر بما في ذلك التصدي لها عن طريق النظر في إدخال تغيرات على معاهدة الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وتسجل المبادئ أيضاً الاتفاق على تكثيف المناقشات بشأن قضايا الحد من القذائف المضادة للقذائف التسيارية ومعاهدة ستارت الثالثة.

البيان المشترك بشأن التعاون في مجال الاستقرار الاستراتيجي

وضحت الولايات المتحدة لروسيا أننا على استعداد للتعاون بجدية في مواجهة خطر القذائف التسيارية الجديد وحددنا عدداً من الأفكار لمناقشتها. وفي اجتماع قمة موسكو المعقود في ٤ حزيران/يونيه، وقع الرئيسان كلينتون وبوتين اتفاقاً لإنشاء مركز مشترك لتبادل بيانات الإنذار المبكر بشأن إطلاق القذائف؛ واتفقا أيضاً على استكشاف سبل التعاون على نطاق أوسع في مواجهة خطر القذائف.

وفي ٢١ تموز/يوليه أصدر الرئيسان كلينتون وبوتين في أوكيناوا بياناً مشتركاً بشأن التعاون في مجال الاستقرار الاستراتيجي يحدد مجالات ومشاريع معينة للتعاون من أجل مكافحة انتشار القذائف وتكنولوجيا القذائف وأسلحة الدمار الشامل.